العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة
٣ ــ السياسة الاسرائيلية والعمل العربي في اسرائيل

روز مصلح

يزداد نقاش السياسة التي يجب ان تتخذها السلطات الاسرائيلية تجاه العمال القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اصبحت فروع بكاملها تعتمد على طاقة العمل العربي، وبعد أن صار التغيب عن العمل، من قبل العمال العرب، من شأنه ان يشل تلك الفروع.

وقد أثار «العمل العربي»، في أوساط حزب العمل، منذ بداية سنة ١٩٦٨، نقاشاً مشابهاً للذي تم قبل قيام الدولة الصهيونية. وإن جاءت نتائج النقاش الاول لصالح دعاة نقاوة العمل العبري، فقد كانت الغلبة، في النقاش الثاني، لدعاة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة؛ حيث اتخذ، في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٨، قرار بالسماح لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة بتزويد الاقتصاد الاسرائيلي بالطاقة البشرية التي تنقصه، على أن «لا يؤثر ذلك على المواطنين الاسرائيليين»[١]. وترتب عن ذلك القرار تحديد نسبة لا ينبغي تجاوزها للقوة العاملة العربية التي يسمح لها بالعمل في السوق الاسرائيلية. وبناء على ذلك، تم فتح مكاتب في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، من اجل استخدام العمال العرب، إضافة الى انشاء مراكز للتأهيل المهني تنحصر مهمتها في إعداد الايدي العاملة المطلوبة للاقتصاد الاسرائيلي. وبذلك يتم السيطرة على كمية القوة العاملة العربية وعلى نوعيتها، وضبط حركتها.

وقد حدد العدد الامثل للعمال العرب الذي لا ينبغي تجاوزه، على حد تعبير وزير العمل يوسف الموجي، بـ ٤٠ الف عامل[٢]. كما حددت نوعية المهارات المطلوب توافرها لسد النقص في فروع البناء والحدادة والميكانيك واللحام وتصليح السيارات والخياطة[٣]. وقد كانت الاولوية لقطاع البناء؛ حيث تم تقديم علاوات للمتدربين في الدورات «التأهيلية» تعادل ٢,٥ ليرة اسرائيلية لكل يوم دراسي مقابل ١,٧٥ ليرة اسرائيلية تدفع للمتدربين في المجالات الاخرى[٤]. كما منح العاملون، عبر مكاتب الاستخدام، منذ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٠، امتيازات واضحة كالاجازات المدفوعة التي تعادل قيمتها ٣,٥٪ من

دراسة قُدمت من قبل مركز الأبحاث، م.ت.ف.، إلى «الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل» حول «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». الجزائر، من ٢١ – ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١.